

Distr.: General  
9 January 2015  
Arabic  
Original: French

## الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والعشرون

البند ١٠ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وتعزيز القدرات

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي،  
سليمان بالدو

موجز

يقدم الخبير المستقل، في هذا التقرير الذي يغطي الفترة الممتدة من ١ أيار/مايو إلى ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، معلومات عن زيارته الثالثة إلى مالي في الفترة من ٧ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ويشير بقلق إلى أن التقدم الملحوظ خلال زيارته الثانية في شباط/فبراير ٢٠١٤، في مجالات بسط سلطة الدولة، ونشر الإدارة في شمال البلاد، ومكافحة الإفلات من العقاب، قد اهتز بسبب المواجهات التي شهدتها كيدال ما بين ١٦ و ٢١ أيار/مايو ٢٠١٤. وكان لهذه الأحداث، التي خلقت موازين قوة جديدة بين الحكومة والجماعات المتمردة، تأثير كبير في المناحي السياسية والأمنية والإنسانية في البلد، كما كانت عواقبها وخيمة على حالة حقوق الإنسان.

فالحرركات المسلحة، بما فيها الجماعات الإرهابية، بدأت تستعيد تدريجياً سيطرتها على شمال البلاد، كما أن الجماعات الجهادية استهدفت لأول مرة وحدات تابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وهذا الوضع الذي يثير قلقاً بالغاً من شأنه أن يبعد جهات العمل الإنساني عن سكان الشمال الذين باتوا محرومين من الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.15-00250 020215 050215



\* 1 5 0 0 2 5 0 \*

ويلاحظ الخبير المستقل الفارق، منذ تقريره الأخير، بين التراجع الكبير في حالات الاعتداء على الحق في الحياة المحسوبة على القوات المسلحة المالية، والزيادة الكبيرة في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها الجماعات المسلحة في شمال البلاد. ومصدر القلق الأساسي هو اغتصاب القُصّر على يد بعض أفراد القوات المسلحة المالية.

ولا تزال الجماعات المسلحة والعناصر المتطرفة الموجودة في شمال مالي ترتكب انتهاكات حقوق الإنسان: الاعتداء على الحق في الحياة، والاختطاف، وضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاحتجاز غير القانوني، واستغلال الأطفال وتجنيدهم في الجماعات المسلحة، والهجمات غير المتكافئة وأعمال النهب.

وهشاشة الوضع الأمني في الشمال تدفع مجموعات كثيرة، مُشكّلة في الغالب على أسس الهوية، إلى اقتناء السلاح للدفاع عن مجتمعاتها المحلية. وفي أجواء مشحونة بالتوترات فيما بين المجتمعات المحلية وداخلها، وفي ظل استغلال الجهات السياسية والأمنية الفاعلة لتلك التوترات أحياناً، فإن خطر ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بحق السكان المدنيين يثير الانشغال بوجه خاص.

ويشير الخبير المستقل إلى جهود الحكومة الرامية إلى إصلاح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لجعلها متوائمة مع المعايير الدولية، فضلاً عن الجهود المبذولة لإقامة وحدات للمشورة القانونية بهدف التعجيل بالإجراءات القضائية المتعلقة بالجرائم المرتكبة في شمال البلاد.

وفيما يتعلق بعملية سلام الجزائر، يؤكد الخبير المستقل على أهمية أن يندرج أي اتفاق سلام في إطار معياري يكون متوافقاً مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وهو ما يعني عدم العفو عن مرتكبي الجرائم الدولية مثل الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بما فيها العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ويؤكد الخبير المستقل أن سيادة القانون لا ينبغي أن يستعاض عنها بترتيبات سياسية عادة ما تُبرم على حساب ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في مالي منذ اندلاع الأزمة.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٦-١	.....	أولاً - مقدمة
٥	٥٣-٧	.....	ثانياً - السياق العام للبلد
٥	٢٢-٧	.....	ألف - السياق السياسي
٨	٣٤-٢٣	.....	باء - السياق الأمني
١٠	٥٣-٣٥	.....	جيم - التحدي المزمع المتمثل في مكافحة الإفلات من العقاب
١٣	١٠٦-٥٤	.....	ثالثاً - حالة حقوق الإنسان
١٣	٧٨-٥٤	.....	ألف - الحقوق المدنية والسياسية
١٨	٨٢-٧٩	.....	باء - النزاعات فيما بين المجتمعات المحلية وداخلها
١٨	٨٦-٨٣	.....	جيم - العنف ضد النساء
١٩	٩١-٨٧	.....	دال - حالة الأطفال
٢٠	٩٧-٩٢	.....	هاء - حالة السجون
٢١	١٠٠-٩٨	.....	واو - اللاجئين والمشردون في وطنهم
٢٢	١٠٢-١٠١	.....	زاي - مسألة الرق
٢٢	١٠٦-١٠٣	.....	حاء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
٢٣	١١٣-١٠٧	.....	رابعاً - استنتاجات وتوصيات
٢٣	١١٠-١٠٧	.....	ألف - الاستنتاجات
٢٤	١١٣-١١١	.....	باء - التوصيات

## أولاً - مقدمة

- ١- يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٣٦/٢٥ المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي لمدة سنة، من أجل مساعدة حكومة مالي في أعمالها المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وطلب إليه أن يقدم إلى المجلس تقريراً في دورته الثامنة والعشرين.
- ٢- ويقدم الخبير المستقل في هذا التقرير، الذي يغطي الفترة الممتدة من ١ أيار/مايو إلى ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، معلومات عن زيارته الثالثة إلى مالي في الفترة من ٧ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ويستند إلى معلومات مجمعة لدى السلطات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة العاملة في البلد، والجمعيات الوطنية والدولية المعنية بالقضايا الإنسانية وقضايا حقوق الإنسان، فضلاً عن شهادات جمعيات الضحايا وذوي ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
- ٣- ويود الخبير المستقل أن يتوجه بالشكر إلى الحكومة المالية على تيسير إقامته في البلد وتيسير وصوله إلى كافة المسؤولين الوطنيين والمحليين الذين طلب مقابلتهم. وعلى غرار الزيارتين السابقتين، قابل الخبير المستقل خلال زيارته الثالثة مسؤولين رفيعي المستوى بينهم رئيس الجمهورية، ووزير العدل وحقوق الإنسان - حافظ الأختام، ووزير الدفاع وشؤون قدامى المحاربين، ووزير الداخلية والأمن، ووزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي، ووزير النهوض بالمرأة والطفل والأسرة، ووزير التعليم الوطني.
- ٤- وقابل الخبير المستقل النائب العام، وقائد الأركان العامة لقوات الجيش المالية، والأمين العام للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، ورئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وزار مراكز احتجاز، لكنه لم يتمكن، لأسباب أمنية، من زيارة شمال البلاد.
- ٥- وأجرى الخبير المستقل مقابلات مع ممثلي المجتمع المدني، وممثلي جمعيات ضحايا شمال مالي، وجمعية آباء وزوجات العسكريين المظللين المقتولين غدرًا، والأحزاب السياسية، والسلوك الدبلوماسي، ووكالات الأمم المتحدة.
- ٦- ويود الخبير المستقل أن يشكر ديفيد غريسلي، نائب الممثل الخاص للأمين العام في مالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (بعثة الأمم المتحدة في مالي)، وأرونولد أكودجينو، نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية، فضلاً عن موظفي شعبة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في مالي. وكان للدعم التقني واللوجستي المقدم من الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في مالي أهمية بالغة في تيسير مهمة الخبير المستقل وإنجاحها.

## ثانياً- السياق العام للبلد

### ألف- السياق السياسي

٧- أعرب الخبير المستقل في تقريره الأول المقدم إلى المجلس في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٤ عن ارتياحه لخروج مالي بصورة متدرجة من الأزمة العميقة والمتعددة الأبعاد التي عصفت بالبلد خلال السنتين الماضيتين ووضعت على حافة الانهيار. ويرجع الفضل في العودة التدريجية للنظام الدستوري والتحسين الكبير في الحالة الأمنية في الشمال، منذ منتصف سنة ٢٠١٣، إلى دعم بلدان الجوار والمجتمع الدولي، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة في مالي، وبلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذا الجهود التي تبذلها السلطات المالية بهدف إحلال السلام واستعادة الاستقرار في البلد.

٨- وبفضل التدخل في عام ٢٠١٣ لكل من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية ثم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والقوات الفرنسية في إطار عملية سيرفال، إلى جانب القوات المسلحة المالية المعاد تشكيلها، تسنت استعادة شمال مالي من أيدي الجماعات الإسلامية المتطرفة مثل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وأنصار الدين.

٩- وأحد العوامل الحاسمة في دحر هذه الجماعات المتطرفة هو اختيار الحلف القائم على المصلحة الذي كان يربطها بادئ الأمر بمجموعات الطوارق والعرب المالية التي تطالب بالحكم الذاتي أو المطالبة بالاستقلال، وانخراط هذه المجموعات الأخيرة من بعد في الحملة ضد الجهاديين.

١٠- وسمح هذا التعاون بإبرام الاتفاق الممهد للانتخابات الرئاسية ولحادثات السلام الشاملة في مالي، الموقع في واغادوغو في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بين الحكومة الانتقالية والجماعات المسلحة في الشمال. ومكّن هذا الاتفاق من تنظيم انتخابات رئاسية يومي ٢٨ تموز/يوليه و ١١ آب/أغسطس ٢٠١٣، وانتخابات تشريعية يومي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في ظروف مرضية وعلى امتداد أرض الوطن. وبفضل الأغلبية المطلقة التي حصل عليها حزب الرئيس المنتخب، إبراهيم بوبكر كيتا، التجمع من أجل مالي، وحلفاؤه، وجد الرئيس سنداً تشريعياً كبيراً لتنفيذ برنامجه المعلن الرامي إلى إحلال السلام وبسط الأمن واستعادة الحكم الرشيد. وهياً هذا التقدم المحرز الأرضية لتحقيق الاستقرار السياسي في البلد خلال عام ٢٠١٤.

١١- وينص الاتفاق التمهيدي المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣ ("اتفاق واغادوغو التمهيدي") في مادته ١٨ على إنشاء لجنة تحقيق دولية في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وأعمال العنف الجنسي وسائر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها أطراف الصراع أثناء الحرب في شمال البلد. وينص هذا

الاتفاق في مادته ٢١ على أنه في أعقاب الانتخابات الرئاسية وبعد مرور ستين يوماً على تنصيب الحكومة الجديدة، تبادر هذه الحكومة إلى إجراء محادثات سلام مع كافة مجموعات سكان الشمال، ومع الموقعين على الاتفاق والجماعات المسلحة التي قبلت بالاتفاق التمهيدي بغية إحلال سلام شامل ودائم.

١٢- وتسبب التأخير الكبير في تحرك السلطات الجديدة المنتخبة في مالي من أجل تنفيذ هذين البندين المهمين من اتفاق واغادوغو التمهيدي في تحديد جدي بتقويض ما تسنى بفضل الاتفاق التمهيدي من فرص لتحسين الاستقرار السياسي والحالة الأمنية. وتسود هدنة هشة بين القوات الحكومية وجماعات التمرد في الشمال، بينما يواصل ممثل عن هذه الجماعات مقابلة المسؤولين الحكوميين في باماكو وفي أماكن أخرى ببلدان الجوار بغية الدفع قدماً بعملية السلام بدعم من بعثة الأمم المتحدة في مالي. وفي الميدان، لا تزال توترات أمنية حقيقية قائمة بين القوات المسلحة المالية والجماعات المسلحة المطالبة بالاستقلال، لا سيما في كيدال، معقل تمرد الطوارق منذ استقلال مالي عام ١٩٦٠.

١٣- وهناك حدث بارز آخر على الصعيد السياسي هو استقالة رئيس الوزراء، عمر تانام لي، في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وقد حل محله موسى مارا، مرشح سابق للرئاسة وعضو الحزب السياسي ييلاما.

١٤- وقد تأثرت بشدة المبادرات المتخذة للدفع قدماً بعملية السلام بسبب المواجهات المسلحة التي جرت في كيدال في الفترة من ١٦ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠١٤ بين القوات المسلحة المالية والحركة الوطنية لتحرير أزواد مدعومة من الجماعات المسلحة الأخرى المرتبطة بها. وتسبب هذا الخرق لوقف إطلاق النار، انتهاكاً لأحكام المادة ١٠ من اتفاق واغادوغو التمهيدي، في تدهور الحالة الأمنية وإضعاف الوضع الإنساني وحالة حقوق الإنسان للسكان المدنيين.

١٥- وأُبرم اتفاق لوقف إطلاق النار بين الأطراف في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤، بفضل وساطة قام بها الرئيس الموريتاني، محمد ولد عبد العزيز. وتعهدت الجهات الموقعة على هذا الاتفاق بالرجوع إلى أحكام اتفاق واغادوغو التمهيدي واستئناف المفاوضات فوراً. وتوافقت الأطراف على إنشاء لجنة تحقيق دولية في الأحداث التي جرت في الشمال، بدءاً بمدينة كيدال، وذلك وفقاً للاتفاق التمهيدي.

١٦- وانتهت الجولة الأولى من المفاوضات التي جرت في الجزائر العاصمة في الفترة من ١٤ إلى ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى اعتماد خريطة طريق وإعلان وقف الأعمال العدائية وقعت عليهما الحكومة المالية مع كل واحد من ائتلافي الجماعات المسلحة ويضمان من جهة "المنسقية" (المؤلفة من الحركة الوطنية لتحرير أزواد، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، والحركة العربية لأزواد، ومن جهة أخرى "المنبر" (وتتضمن منسقية حركات وجبهات المقاومة الوطنية، وتحالف الشعب من أجل أزواد، وفصيل آخر منشق عن الحركة العربية لأزواد).

١٧- وبدأت أوائل أيلول/سبتمبر جولة ثانية من المفاوضات جمعت من جهة بين الحكومة والمنسقية، ومن جهة أخرى بين الحكومة والمنير. وتمحورت المفاوضات حول أربع مجموعات مواضيعية تناولت على التوالي مسائل السياسة، والأمن، والتنمية، والعدالة والمصالحة. وجرت جولتان أخريان من المفاوضات في الجزائر العاصمة على التوالي في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وابتداء من ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٨- وانتهت جولة المحادثات التي جرت في الجزائر العاصمة في تشرين الثاني/نوفمبر إلى طريق مسدود بسبب تباين المواقف بين الحكومة المالية وجماعات الطوارق المسلحة. فهذه الجماعات الأخيرة، التي تعززت ثقتها بنفسها بعد أحداث كيدال في شهر أيار/مايو، تطالب بحكم ذاتي كامل في مناطق الشمال الثلاث في ظل كيان اتحادي مع منطقة الجنوب، على أن يكون له برلمانه الخاص ونظامه القضائي وحكومته المستقلة ذاتياً. وعلى هذا النحو، تسعى هذه الجماعات إلى تلبية تطلعات قواعدها الشعبية، لا سيما في كيدال، إلى الاستقلال، وهي تطلعات قد لا تكون بنفس القدر في مدينتي غاو وتمبكتو.

١٩- بيد أن الحكومة تقترح من جهتها على حركات الطوارق المسلحة صيغة معززة من سياساتها العامة الرامية إلى تفويض السلطات الإقليمية والمحلية في عموم البلاد سلطة أكبر في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل المحلية.

٢٠- وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وزع فريق الوساطة على الأطراف مشروع اتفاق السلام والمصالحة في مالي الذي سيُنَاقش في مرحلة التفاوض المقبلة المتوقعة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ولا شك أن النقاش العام خلال الأشهر المقبلة ستهيمن عليه المسألة المتعلقة بدرجة الاستقلال الذاتي التي ستمنح لمناطق شمال مالي وبسط الأمن في هذا الجزء من البلد.

٢١- وهذا هو السياق السياسي الذي اندرجت فيه الزيارة الثالثة للخبير المستقل إلى مالي. ووجه الخبير المستقل النظر خلال اتصالاته بالجهات السياسية الفاعلة المشاركة في محادثات الجزائر العامة إلى أهمية أن يندرج أي اتفاق سلام ضمن إطار معياري يكون متوائماً مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وهو ما يعني عدم العفو عن مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بما فيها العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

٢٢- وفي هذا الصدد، يُنوه الخبير المستقل بالمبادرة في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤ إلى نشر إعلان المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان من أجل اتفاق سلام يحترم حقوق الضحايا. فقد ذكرت هذه الوثيقة بأن المفاوضات السياسية أمر لا غنى عنه للتوصل إلى اتفاق سلام نهائي وشامل للجميع يحترم الوحدة الوطنية وحقوق الضحايا في العدالة وفي معرفة الحقيقة، وفي التعويض، وهي الحقوق المنصوص عليها في الصكوك الدولية والوطنية.

## باء- السياق الأمني

٢٣- تسببت هذه التطورات السياسية والدبلوماسية في انتكاسة جسيمة للتقدم الذي بدأت مالي تحرزه أواخر سنة ٢٠١٣ وبداية سنة ٢٠١٤ في الأنشطة المتداخلة بقوة المتعلقة ببسط الأمن في منطقة الشمال وعودة السلطات الإدارية والقضائية والخدمات الاجتماعية الأساسية للدولة إلى هذه المنطقة. وبطبيعة الحال، تأثرت بشدة الجهود الرامية إلى استعادة سيادة القانون في عموم البلاد، ولا سيما المناطق الأكثر تضرراً من الصراع في الشمال.

٢٤- وتمكنت الحركات الجهادية من إعادة التجمع مستغلة تأخر السلطات في تحريك محادثات سلام نهائية وإعادة نشر السلطات المدنية للدولة في الشمال، وتباطؤ بعثة الأمم المتحدة في مالي في نشر قواتها في الشمال، وإعادة تشكيل عملية سيرفال لتصبح عملية برخان الشاملة لمنطقة الساحل برمتها. ومنذ ذلك الحين، تشن الحركات الجهادية حرباً غير متكافئة قوامها الهجمات الانتحارية، والأجهزة المتفجرة المرتجلة، وعمليات القصف بالقذائف التي بدأت ضد القوات المسلحة المالية والأفراد العسكريين التابعين لعملية سيرفال، قبل أن تطال في الآونة الأخيرة قوات الأمم المتحدة.

٢٥- وبسبب أوجه الضعف الجديدة هذه، باتت بعثة الأمم المتحدة في مالي مصنفة، حتى منذ أيام الزيارة الثالثة للخبير المستقل، ضمن بعثات حفظ السلام الأكثر دموية حيث قتل بها ما مجموعه ٢٣ من أفراد حفظ السلام وأصيب مائة بجروح بينها جروح تسببت في حالات عجز.

٢٦- وعلاوة على ذلك، دخلت العلاقات بين الحكومة وجماعات الشمال المطالبة بالاستقلال منعطفاً خطيراً بإعلان رئيس الوزراء ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى من الحكومة المالية إجراء زيارة لكيدال في أيار/مايو. وأثناء مظاهرة معارضة لهذه الزيارة في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤، هاجمت مجموعة يقدر قوامها بمائة من أنصار الحركة الوطنية لتحرير أزواد أفراد قوات الأمن التابعة للحكومة المالية وأفراد شرطة الأمم المتحدة المكلفين بإعادة فرض النظام العام في مطار كيدال، وذلك برشقهم بالحجارة وإلقاء القنابل الحارقة عليهم.

٢٧- وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠١٤، وصل أخيراً وفد رئيس الوزراء إلى مدينة كيدال. وزار معسكر القوات المسلحة المالية، ومكاتب المحافظة حيث عقد اجتماعاً مع موظفي الإدارة الإقليمية وقيادات المجتمع المحلي والمديني. وفي أعقاب ذلك، اندلعت مواجهات عنيفة بين العناصر المسلحة التابعة للحركة الوطنية لتحرير أزواد والقوات المسلحة المالية من أجل السيطرة على مبنى محافظة كيدال.

٢٨- وحصيلة هذه المواجهات، التي انتهت بسيطرة عناصر الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد على مبنى المحافظة، مثيرة للقلق: ١١ قتيلاً بينهم ٨ مدنيين و٣ من أفراد القوات المسلحة المالية، والاحتجاز التعسفي لما مجموعه ٣٤ مدنياً، علاوة على خسائر



مادية. وفي أعقاب المواجهات، تعرض مبنى المحافظة للتخريب والنهب على أيدي عناصر الحركة الوطنية لتحرير أزواد والحركة العربية لأزواد الذين انضم إليهم فيما بعد السكان المدنيون. ووصفت الحكومة المالية، في بيان صادر عنها في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٤، أحداث كيدال على أنها إعلان حرب، ووعدت "بالرد المناسب عليها". ونددت الحكومة باغتيال ثمانية مدنيين وطالبت بتشكيل لجنة دولية للتحقيق في هذه الأحداث.

٢٩- وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠١٤، شن الجيش النظامي المالي، بعد تعزيز مواقعه، هجوماً مسلحاً على مواقع الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، والحركة العربية لأزواد في مدينة كيدال. واستخدم القصف بالمدفعية الثقيلة والخفيفة من أجل السيطرة على المدينة. وبعد مواجهات عسكرية عنيفة دامت زهاء ثلاث ساعات، سيطرت الجماعات المسلحة على القاعدة العسكرية للقوات المسلحة المالية، مجبرة إياها على التراجع والانسحاب إلى خارج المدينة. وفيما يلي حصيلة هذه المواجهات: ٣٦ قتيلاً، بينهم ٣٢ في صفوف القوات المسلحة المالية و ٤ في صفوف الجماعات المسلحة، و ٩٣ جريحاً، فيما وقع ٤٥ من أفراد القوات المسلحة المالية في أسر الجماعات المسلحة، علاوة على تخريب ونهب منشآت إدارية ومساكن لمدنيين.

٣٠- وزادت هذه الأحداث بصورة كبيرة من خطورة الوضع الأمني في شمال البلاد، حيث تخلت القوات المسلحة المالية عن مواقعها، وباتت الجماعات المسلحة تحقق مكاسب ميدانية وتزيد من تحركاتها وعملياتها. وتُضاف إلى هذا أعمال اللصوصية التي ترتكبها مجموعات مسلحة، بينها ميليشيات ومجموعات أخرى مجهولة الهوية.

٣١- وفي أعقاب هذه الأحداث، وأثناء محادثات الجزائر العاصمة، تعددت المواجهات المسلحة في الشمال بين مختلف مكونات الأحلاف العسكرية المنحازة إلى الطرفين الرئيسيين في عملية السلام.

٣٢- وخير شاهد على هذا التوجه هو المواجهات العنيفة التي جرت على مقربة من تابانكورت في منطقة غاو، في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٤، بين تحالف المجموعات المطالبة بالاستقلال التابعة للحركة الوطنية لتحرير أزواد، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، والحركة العربية لأزواد، وبين مجموعات العرب والطوارق المعروفة بالموالاة ومنها فصيل تابع للحركة العربية لأزواد قريب من الحكومة ومن مقاتلي الطوارق من أبناء قبيلة إيمغاد، فضلاً عن محاربين تابعين لمنسقية حركات وجبهات المقاومة الوطنية. ووقعت مثل هذه المواجهات بين الفصائل في ٢٠ تموز/يوليه في تاركينت بدائرة بوريم، بين فصائل تابعة لكل من الجبهة العربية لأزواد والحركة الوطنية لتحرير أزواد.

٣٣- وبسبب تجدد المواجهات المحلية، بادر الطرفان في محادثات الجزائر العاصمة، إثر انتهاء الجلسة الأولى في ٢٤ تموز/يوليه، إلى تشكيل لجنة مشتركة ستوفد إلى شمال مالي، بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة في مالي، بغية التوصل إلى وقف دائم للأعمال العدائية بين

الحركة الوطنية لتحرير أزواد - الجبهة العربية لأزواد والفصائل المتحالفة مع الحكومة والتابعة لنفس المجموعتين الاثنتين.

٣٤- وتقدمت الحكومة، رغم التحديات الحمة التي تواجهها، في بلورة رؤية وطنية لإصلاح قطاع الأمن. وهكذا، فقد علم الخبر المستقل بارتياح، في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٤، بإنشاء المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن بموجب مرسوم صادر عن رئيس الجمهورية. وهذا الإصلاح الذي يشكل بنداً من خطة السلام في مالي سيكون جوهرياً في عصرنة قوات الدفاع والأمن المالية.

### جيم- التحدي المزمّن المتمثل في مكافحة الإفلات من العقاب

٣٥- وضع تنصيب الرئيس ابراهيم بوبكر كيتا، في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، حداً لفترة اضطرابات دامت ستة عشر شهراً أثناء المرحلة الانتقالية التي تميزت بالانقلاب الذي جرى في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢ وحالة الطوارئ التي أعلنت في البلاد من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٣.

٣٦- وتفردت الحكومة الانتقالية باتخاذها إجراءات متضاربة في مجال الإفلات من العقاب. فقد رفعت إلى المحكمة الجنائية الدولية ملف الجرائم الدولية المرتكبة في مالي أثناء فترة الأزمة، بينما سمحت في الوقت نفسه بترقية قائد الانقلاب، النقيب أمادو هايا سانغوغو، إلى رتبة لواء، وهو المتهم بالضلع المباشر في ارتكاب هذه الجرائم.

٣٧- وهناك ثغرة أخرى في الترسنة القانونية لمكافحة الإفلات من العقاب تتمثل في المادة ١٨ من اتفاق واغادوغو التمهيدي التي تتعهد بموجبها الأطراف باتخاذ تدابير بناء الثقة المناسبة لتيسير تنفيذ الاتفاق والإفراج عن الأشخاص المحتجزين جراء النزاع المسلح.

٣٨- وينص الدستور المالي لعام ١٩٩٢، الذي لا يزال سارياً، على استقلال القضاء، لكن هذا الجهاز ظل في الغالب خاضعاً للسلطة التنفيذية ولممارسات الفساد المستشرية.

٣٩- وحيثما الخبر المستقل في تقريره المؤرخ آذار/مارس ٢٠١٤ الجهود الكبيرة التي يبذلها القضاء المالي، حيث أبان عن شجاعة وعن نوع من الاستقلال عند مباشرته التحقيق في الجرائم الخطيرة المرتكبة في جنوب البلاد أثناء الأزمة، رغم تواضع الوسائل اللوجستية والمادية التي أتاحتها له الحكومة.

٤٠- ومع ذلك، يشير الخبر المستقل إلى ضعف أو انعدام التقدم المسجل حتى حينه في التحقيقات في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها جميع الأطراف المتنازعة في شمال البلاد.

٤١- وظل هذا التضارب قائماً على نحو ما يجسده التقدم الذي أحرزه التحقيق في قضية "المظليين المختفين" وقضية تمرد أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وهما قضيتان تدوران حول معسكر كاتي،

القيادة العامة للانقلابيين. فقاضى التحقيق المكلف، كان يملك، قبل الإشراف على استخراج جثث الضحايا في قضيتي اختفاء قسري وقعتا على التوالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ونيسان/أبريل ٢٠١٤، ما يكفي من الأدلة لإصدار الأمر بتوقيف اللواء سانوغو وأربعة مسؤولين رفيعي المستوى من الطغمة العسكرية التي كانت تحكم البلاد وشركائهم. ولا يزال المتهمون موقوفين في انتظار بدء محاكمتهم. وقابل الخبير المستقل مسؤولين من جمعية آباء وزوجات العسكريين المظليين المقتولين غدرًا في معسكر كاتي، أكدوا له ما يعتصرهم من ألم وحزن لأن الأسر لا تزال تنتظر، منذ استخراج رفات ذوبها، أن تسلم إليها جثث الضحايا من أجل إتمام مراسم دفن الجنازة. وتشتكي هذه الأسر أيضاً من عدم تلقيها أي مساعدة من جانب السلطات العسكرية، خلافاً لما تنص عليه قواعد وأنظمة الجيش المالي.

٤٢- ويؤكد الخبير المستقل أن الحكومة والسلطات العسكرية حرصتا في كل مرة على أن تُحضر إلى القضاء المدني كل عسكري أصدر القضاء بحقه أمر إحضار، وذلك دونما اعتبار لرتبة العسكري المعني. وهذا الأمر شاهد على ما تبذله مالي من جهود لتأكيد خضوع الجيش وغيره من الأجهزة الأمنية الأخرى للسلطات المدنية.

٤٣- وبالمقابل، فإن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في إطار الصراع في شمال البلاد تظل في جزئها الأوفى دون عقاب. فالحكومة أنشأت لجنة خاصة للتحقيق في اغتيال جنود ماليين في آغويلهوك في عام ٢٠١٢، لكن أعضاء هذه اللجنة لم يتمكنوا من الوصول إلى آغويلهوك لأسباب أمنية، واضطروا للتوقف في غاو حيث قابلوا أسر الضحايا. وأحصت اللجنة الناجين والأرامل والأيتام وقابلتهم، لكنها لم تتمكن من إجراء تحقيقات متعمقة. وقدمت تقريراً مرحلياً إلى السلطات.

٤٤- ويود الخبير المستقل أن ينوه بالمنظمات المالية المدافعة عن حقوق الإنسان وشركائها الدوليين التي ما فتئت تُذكر السلطات المالية العليا بواجبها في مجال احترام حق ضحايا هذه الجرائم في العدالة وحقوقهم في التعويض، وعدم اتخاذ هذه الحقوق عملة تبادل في المحادثات السياسية مع الجماعات المسلحة. وقد أكدت هذه المنظمات وشجبت ممارسة عدم التمييز بين السجناء السياسيين، ومجرمي الحق العام، والأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.

٤٥- ورغم هذه المناشدات، فقد عمدت الحكومة المالية خلال هذه السنة، كما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، إلى عمليات إفراج سياسي عن محتجزين ينتمون إلى الحركات المسلحة، متذرعة بتدابير بناء الثقة المنصوص عليها في اتفاق واغادوغو التمهيدي.

٤٦- وأفرجت الحكومة في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤ عن ٤٢ عضواً من الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد والحركة العربية لأزواد مقابل الإفراج عن ٤٥ عسكرياً وقعوا في الأسر أثناء أحداث كيدال في أيار/مايو. وبعض هؤلاء العناصر المفرج عنهم كانوا متهمين أو خاضعين للتحقيق بشأن دورهم المزعوم في ارتكاب جرائم دولية أثناء الصراع في شمال البلاد.

٤٧- وأفرجت الحكومة المالية في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤ عن هوكا هوكا آغ الفسيني الذي يقال إنه أذى السكان المحليين لما كان قاضياً بالمحكمة الإسلامية في تمبكتو أثناء احتلال الجماعات الجهادية للمدينة. فقد أمرت هذه المحكمة بقطع أطراف، وبعمليات جلد، واحتجاز تعسفي. وكان القاضي المكلف قد وجه التهمة إلى آغ الفسيني بناء على دوره المزعوم في ارتكاب هذه الجرائم.

٤٨- وعمليات الإفراج السياسي هذه وقعت في حين كان قضاة التحقيق المكلفون يستمعون لأول مرة إلى مجموعة أولى من ضحايا الجرائم الدولية المرتكبة في شمال مالي. وهي تشكل خطراً أمنياً على الضحايا الذين بدأوا يفقدون كل ثقتهم في قضاء بلدهم. وأعربت جمعيات الضحايا عن انشغالها البالغ بسبب الشعور بالخوف الذي يتملك الضحايا وهم يلاحظون وجود جلاّديهم الذين أفرج عنهم، وأيضاً بسبب إحياء نشاط الجماعات المسلحة التي باتت تحتل من جديد جزءاً لا بأس به من شمال البلاد. ومما يزيد القلق الذي تبعث عليه هذه الحالة أن المنظومة القضائية المالية لا تتضمن أي نص يتعلق بحماية الشهود والضحايا.

٤٩- ويُذكر الخبير المستقل، عطفاً على منظمات المجتمع المدني المالية، بأن تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المادة ١٨ من اتفاق واغادوغو التمهيدي لا يمكن أن تبرر الإفراج السياسي عن الجناة الذين يزعم ارتكابهم انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ويشكل هذا الفعل إخلالاً بالالتزامات الدولية لمالي ومساساً بمبدأ فصل السلطات المكرس في المادة ٨١ من الدستور المالي المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢.

٥٠- وقد أثار الخبير المستقل هذه المسائل أثناء مقابلاته وزير العدل وحقوق الإنسان الذي أكد بدوره أن أية عملية من عمليات الإفراج هذه ليست نهائية، لأن الإجراءات لم يسقط أي منها، وأضاف أن إجراءات سياسية قد اتخذت بعدم حرمان هؤلاء الأشخاص من حريتهم، وأن الحكومة ستحرص على عدم تقادم الجرائم التي ارتكبتها الأشخاص المفرج عنهم. وأطلع الوزير الخبير المستقل على مبادرات الحكومة الرامية إلى إعادة إحياء التحقيقات في شمال البلاد عن طريق إقامة مراكز مشورة من المتوقع أن تبدأ عملها في القريب العاجل.

٥١- ويثني الخبير المستقل على هذه المبادرات وعلى عملية النهوض باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لجعلها متوائمة مع مبادئ باريس. ويلاحظ الخبير المستقل بارتياح أن الحكومة المالية وجهت إلى الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة، في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٤، وفقاً للمادة ١٨ من اتفاق واغادوغو التمهيدي وبموجب اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤، طلباً للمساعدة التقنية بغية استحداث لجنة للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكبة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى تاريخ إنشاء هذه اللجنة. ومن شأن هذه اللجنة، إن هي زُودت بما يكفي من وسائل، أن تخلق دينامية جديدة لصالح مكافحة الإفلات من العقاب في مالي.

٥٢- ويُجيب الخبير المستقل المبادرة، في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤، إلى تعيين الأمين العام للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة المنشأة في أعقاب اعتماد مشروع القانون المنشئ للجنة في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤. وهذه اللجنة المنشأة لمدة ثلاث سنوات مُكلفة بالتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في مالي من عام ١٩٦٠ إلى عام ٢٠١٣، وتشجيع المصالحة وتوطيد الوحدة الوطنية وإشاعة القيم الديمقراطية.

٥٣- وأعربت جهات محاورة عديدة عن قلقها إزاء استقلال لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة التي ستكون تابعة لوزارة المصالحة الوطنية، ولكون إنشائها تم دون إجراء مشاورات وطنية مسبقة مع القوى الحية في البلاد. وأشار إلى ما يُلّف إجراءات تعيين أعضاء اللجنة من غموض. ولا بد من الإشارة إلى أن الجماعات المسلحة قد دُعيت، في إطار المفاوضات السياسية في الجزائر العاصمة، إلى المشاركة في عملية اختيار أعضاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة. ومن هذا المنظور، يوجه الخبير المستقل الانتباه إلى ضرورة الحرص على تحاشي أن يصبح أعضاء في اللجنة من يزعم ارتكابهم لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

## ثالثاً- حالة حقوق الإنسان

### ألف- الحقوق المدنية والسياسية

#### ١- انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من القوات المسلحة المالية

٥٤- تلقى الخبير المستقل معلومات عن انتهاكات ارتكبتها القوات المسلحة المالية. وفي هذا الصدد، سُجلت ثماني حالات تورطت فيها هذه القوات. ويتعلق الأمر بانتهاكات للحق في الحياة والسلامة الجسدية، وضروب من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٥٥- ويشير الخبير المستقل إلى تراجع كبير، منذ تقريره الأخير، في حالات انتهاك الحق في الحياة المنسوبة إلى القوات المسلحة المالية. وربما يفسر هذا التطور كون هذه الحالات محصورة في مناطق مختلفة من الشمال.

٥٦- والحدث الأبرز في هذا المنحى وقع في مدينة كيدال حيث اندلعت مواجهات مسلحة عنيفة بين القوات المسلحة المالية والجماعات المسلحة أثناء زيارة رئيس الوزراء المالي يومي ١٦ و١٧ أيار/مايو ٢٠١٤. وفي صبيحة يوم ٢١ أيار/مايو، وقعت اشتباكات بالمدفعية الثقيلة بين القوات المسلحة المالية ومختلف الجماعات المسلحة الموجودة في المدينة. وتسببت الاشتباكات داخل مبنى محافظة كيدال وفي محيطه في خسائر في الأرواح (قتلى من المدنيين والعسكريين) وخسائر مادية كبيرة. ويقال إن القوات المسلحة المالية شنت هجمات عشوائية وغير متكافئة ألحقت أضراراً بالسكان المدنيين في المدينة.

٥٧- ويلاحظ الخبير المستقل أن القوات المسلحة المالية قتلت شخصاً في حي غاو رقم ٤. ويقال إن الحادث وقع في ليل الخامس عشر إلى السادس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في حدود الساعة الواحدة فجراً، عندما دخل رقيب من الجيش المالي حانة وهو يحمل سلاحه، وقام بتفتيش بطاقات الهوية. وأثناء هذا التفتيش، يقال إنه احتال على أغراض الحاضرين، ثم أطلق النار وقتل شخصاً وأصاب خمسة آخرين بجروح، قبل أن تتم السيطرة عليه ويُقتاد إلى الدرك حيث احتُجز في المعسكر رقم ١ التابع للقوات المسلحة المالية.

٥٨- ويلاحظ الخبير المستقل بقلق بالغ تعدد حالات اغتصاب القُصّر على يد القوات المسلحة المالية، لا سيما في منطقتي تمبكتو وغاو. وذكر الخبير المستقل بخطورة هذه الأفعال التي تشكل أحد الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة.

٥٩- وبدأت موجة الاغتصاب هذه على يد أفراد القوات المسلحة المالية في ٩ أيار/مايو ٢٠١٤ باغتصاب عسكريين اثنين لفتاة قاصر عمرها ١٤ سنة في حي شاتو في غاو. ولم يخضع العسكريان المتهمان لأية ملاحقة قضائية، وهو ما يعزز الشعور بالإفلات من العقاب في صفوف الجيش.

٦٠- وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، اغتصب عسكري من القوات المسلحة المالية فتاة قاصراً من أصل عربي عمرها ١٦ سنة في تمبكتو. وتكفل بالضحية طبيب تابع للصندوق المركزي للتدخلات المستعجلة في تمبكتو وأطباء بلا حدود. وأوقف الجاني؛ وهو محتجز في زنزانة انفرادية في الثكنة العسكرية بانتظار جلسة استماع يعقدها المجلس العسكري المختص بهذه الأفعال.

٦١- وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، اغتصب عسكري من القوات المسلحة المالية فتاة صغيرة عمرها ١١ سنة. وحسب أقوال الضحية، فقد كانت في منزلها عندما طلبتها إحدى جارقاتها. ثم اصطحبتها جارقتها إلى منزل يقع على بعد ١٥٠ متراً تقريباً من منزلها، حيث أدخلتها في غرفة يوجد بها رجل قبل أن تخرج وتُغلق عليهما الباب. وظلت الضحية محبوسة في الغرفة لمدة ساعة مع الجاني الذي اغتصبها. وفي اليوم نفسه، عُرضت الضحية على مستشفى غاو حيث تلقت علاجات ودعمًا نفسياً من المنظمة غير الحكومية غريفا. وأوقف الجاني وشريكه في الجرم ووضعا رهن الاحتجاز.

٦٢- وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أعربت ممثلة حركة النساء في نيافونكي، الواقعة على مسافة ١٤٠ كيلومتراً من تمبكتو، عن قلقها إزاء التحرش الجنسي الذي تروّج ضحيته فتيات هذه البلدة على يد أفراد القوات المسلحة المالية. وحسب هذه الممثلة النسوية، فإن أفراد القوات المسلحة المالية يُخَوِّفون الفتيات لإجبارهن على إقامة علاقات جنسية معهم. ورغم القلق الشديد الذي ينتاب السكان بشأن هذه المسألة، لم يتعرض أي من أفراد القوات المسلحة المالية للمضايقة في هذا الشأن من جانب رؤسائه.

٦٣- وأبلغ الخبير المستقل بحالات معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة. ففي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وعلى إثر الهجوم الذي شنه الجيش المالي لتحرير قرية بولكيسي، أوقف ٢٠ شخصاً ووضعوا رهن الاحتجاز. وأثناء نقل هؤلاء المحتجزين، لاحظ المعنيون بحقوق الإنسان في مكتب موبتي الإقليمي علامات بادية على بعض هؤلاء الأشخاص قد توحي بأنهم تعرضوا لمعاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة. وصرح بعض منهم بأنهم تعرضوا للضرب على يد العسكريين بعد احتجازهم. ويقال إن هؤلاء الضحايا تعرضوا للضرب على الرأس وفي مواضع أخرى من أجسادهم.

## ٢- انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من الجماعات المسلحة

٦٤- لا تزال الجماعات المسلحة والعناصر المتطرفة الموجودة في شمال مالي ترتكب انتهاكات حقوق الإنسان: الاعتداء على الحق في الحياة، والاختطاف، وضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاحتجاز غير القانوني، واستغلال الأطفال وتجنيدهم في الجماعات المسلحة، والهجمات غير المتكافئة وأعمال النهب. وأوقعت الهجمات غير المتكافئة ما لا يقل عن ٢٨ قتيلاً، بينهم ٢٥ من أفراد حفظ السلام، وما لا يقل عن ٥١ جريحاً بينهم ٩ من القاصرين. وارتكبت هذه الانتهاكات على وجه الخصوص في المناطق التي احتلها الجماعات المسلحة بعد أحداث ٢١ أيار/مايو ٢٠١٤ في مدينة كيدال.

٦٥- وعلى نحو ما ذكر في الفقرة ٢٦ من هذا التقرير، فقد هوجم، في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤، أفراد قوات الأمن التابعة للحكومة المالية وأفراد شرطة الأمم المتحدة، أثناء مظاهرة احتجاجية على قدوم رئيس الوزراء المالي إلى كيدال.

٦٦- وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠١٤، وأثناء اجتماع بين وفد رئيس الوزراء وموظفي الإدارة الإقليمية وقيادات المجتمع المحلي والمدني في كيدال، اندلعت اشتباكات عنيفة انتهت بسيطرة عناصر الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد على مبنى المحافظة، وخلفت تلك الاشتباكات ١١ قتيلاً بينهم ٨ مدنيين و٣ من أفراد القوات المسلحة المالية، فضلاً عن الاحتجاز التعسفي لما مجموعه ٣٤ مدنياً وخسائر مادية (انظر الفقرتان ٢٧ و ٢٨ من هذا التقرير).

٦٧- وسُجلت هجمات غير متكافئة، بينها ٦ حوادث ألغام، و٣ هجمات بالصواريخ والقذائف، وهجومان انتحاريان، و ٢٠ هجوماً بواسطة الأجهزة المتفجرة المرتجلة. والمنطقة التي سُجلت بها الإحصاءات الأكثر دموية في هذا الصدد هي منطقة كيدال، حيث وقع بها ٢٣ هجوماً نجم عنها مقتل ١٥ شخصاً وجرح ٥١ بينهم ٣ قاصرين. وتليها منطقة غاو حيث تسببت ٦ هجمات في مقتل ٦ قاصرين. وتأتي في المركز الأخير منطقة تمبكتو التي سُجلت بها ٣ حوادث.

٦٨- ويلاحظ الخبير المستقل بقلق بالغ تعدد هذه الهجمات وتأثيرها في القُصّر. وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٤، في تيهاولالين، بمنطقة غاو، جُرح شاب عربي عمره ١٦ سنة في يده اليمنى بسبب أجهزة متفجرة. وفي ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، جُرح طفلان بسبب أجهزة متفجرة، ونُقلوا إثر ذلك إلى مصحة الكتيبة السنغالية المتمركزة في تابانكورت. ثم أُجليا بعدها بواسطة طائرة مروحية، وبمساعدة أطباء، ليتكفل بهما الفريق الطبي التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر في مستشفى غاو. وفي ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، جُرح طفل عمره ٨ سنوات كان يلعب في تابانكورت بجهاز متفجر. وإثر هذا الحادث، لم يعد الطفل يتصرف في ثلاثة أصابع وأصيب بجروح في ذراعه ورأسه.

٦٩- وفي اليوم نفسه، جُرح طفل ينتمي إلى المجموعة العربية وعمره ١٠ سنوات إثر انفجار جهاز متفجر في منطقة إزادجاد. ونُقل الطفل إلى معسكر بعثة الأمم المتحدة في مالي، حيث تلقى الإسعافات الأولية قبل إجلائه في ٢١ آب/أغسطس إلى مستشفى غاو. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أصيب طفل، ينتمي إلى المجموعة العربية في تابانكورت وعمره ١٢ سنة، بجروح بليغة في عنقه بينما كان يلعب بجهاز متفجر التقطه غير بعيد من تابانكورت.

٧٠- وتعرض أفراد حفظ السلام لهجمات عديدة بالصواريخ والقذائف في القوافل وفي مطار كيدال. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وقع الهجوم الأكثر دموية ضد الأمم المتحدة في مالي. وبالفعل، فقد قُتل يومها ٩ من أفراد حفظ السلام من النيجر في كمين نصبه لهم رجال مدججون بالسلاح يتنقلون بدراجات نارية بين مدينتي ميناكا وأنسونغو، في شمال مالي.

٧١- ووفقاً لأحكام اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي صدقت عليها مالي في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، تلقى الخبير المستقل معلومات تفيد بوقوع معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة على يد الجماعات المسلحة. ويساور الخبير المستقل قلق خاص إزاء هذه الموجة من الاعتداءات التي يرتكبها أفراد الحركة الوطنية لتحرير أزواد ضد أسر العسكريين التابعين للقوات المسلحة المالية التي ما زالت موجودة في ميناكا.

٧٢- وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤، تعرضت امرأة عمرها ٣٠ سنة للضرب على يد ثلاثة رجال ينتمون إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وذلك في سوق ميناكا. وقالت الضحية إن ثلاثة أفراد أوسعوها ضرباً بذريعة أن زوجها ينتمي إلى القوات المسلحة المالية المربطة في آنسونغو؛ وعُوملت على أساس أنها مناصرة لمالي. وهذا ما يطرح عموماً مشكلة حماية أسر الجنود في البلدات التي تحتلها الجماعات المسلحة.

٧٣- وفي ٦ تموز/يوليه ٢٠١٤، وفي إطار التكليف برصد حالة حقوق الإنسان في مرافق الاحتجاز، جمعت شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في مالي شهادات الأشخاص المحتجزين في كيدال لدى المجلس الأعلى لوحدة أزواد. وقد أبلغوا عن قلقهم إزاء ما يبدر من المقاتلين التابعين للمجلس الأعلى لوحدة أزواد من إهانة وتحقير بحق المحتجزين.



ويتمثل ذلك في التقاط صور بواسطة أجهزة الهاتف النقال، لا سيما عندما يكون المحتجز في المرحاض أو يستحم في الحمام، وذلك لغرض السخرية والاستهزاء.

٧٤- وارُكبت أعمال تعذيب أثناء المواجهات بين الحركة العربية لأزواد الموالية للحكومة والحركة الوطنية لتحرير أزواد. فعلى سبيل المثال، تعرض للتعذيب مقاتل تابع للحركة العربية لأزواد الموالية للحكومة من أجل إرغامه على البوح بمعلومات عن الحركة العربية لأزواد الموالية للحكومة، وذلك بعد أن أسرته الحركة الوطنية لتحرير أزواد في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في قريته على مقربة من تابانكورت، في منطقة غاو، حيث احتُجز في إنتاشدايت لمدة سبعين يوماً. وأقدم المقاتلون التابعون للحركة الوطنية لتحرير أزواد على حرق أذني الضحية وأعضائه التناسلية.

٧٥- وفي أعقاب تبادل للمحتجزين بين الجماعات المسلحة في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، نُقل أحد الأشخاص الأربعة الذين أفرجت عنهم الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وهو محتجز سابق تابع للحركة العربية لأزواد عمره ٤٥ سنة إلى المستشفى، في ٢٠ آب/أغسطس. وكان المعني يعاني من إصابات في معصميه خلفها القيد الذي كان مُكبلاً به، مما تسبب في تحوير الجلد واللحم حتى باتت العظام بادية حيث كان مربوطاً. وحسب الطبيب، فإن الأمر يتعلق بحالة خطيرة ربما تقتضي بتر الأطراف المصابة. وهو نتيجة لحالة تكييل مطولة تشكل ضرباً من المعاملة القاسية في إطار عملية احتجاز. وأُعرِبت الضحية عن رغبتها في رفع شكوى ضد الجناة. وفي اليوم نفسه، في ميناكا، بمنطقة غاو، أوقف ستة مدنيين عند حاجز تفتيش أقامته الحركة الوطنية لتحرير أزواد وأُشبعوا ضرباً بحجة أنهم يرتدون قمصاناً بألوان جمهورية مالي.

٧٦- وسجلت شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في مالي ٦٨ حالة اعتقال واحتجاز تعسفيين على يد الجماعات المسلحة في مناطق كيدال وغاو وتبكتو. ومعظم المحتجزين الذين زارهم شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في مالي كانوا إما أعضاء في جماعات مسلحة (١٧) أوقفهم رؤساؤهم لأسباب تأديبية أو لأسباب تتعلق بالحقوق العام، أو مدنيين (٢٩) أوقفتهم منسقية الحركة الوطنية لتحرير أزواد - المجلس الأعلى لوحدة أزواد - الحركة العربية لأزواد لأسباب تتعلق بالحقوق العام.

٧٧- وفي كيدال وفي بير، أوقفت المنسقية مدنيين بتهمة التجسس أو الانتماء إلى الجماعات الجهادية أو بتهمة التحايل أو السرقة أو الاغتصاب أو القتل، وتابعتهم أمام قضاة النظام القضائي الإسلامي. أما المحتجزون الآخرون (٢٢) الذين لم تتمكن شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في مالي من زيارتهم فكانوا أعضاء في جماعة مسلحة أوقفتهم جماعة مناوئة خلال مواجهات بينهما. وفي كيدال، أقامت المنسقية، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، نظاماً لمعاملة المحتجزين حسب كونهم مدنيين أو منتسبين لجماعة مسلحة: فالاحتجاز لأسباب تأديبية تديره كل جماعة من الجماعات الثلاث على مستواها الداخلي، والاحتجاز لأسباب الحقوق العام يُجمع أصحابه في مرفق واحد ويخضعون لحكم القاضي بحقهم، وقد تمكنت شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في مالي من زيارة هذا المرفق.

٧٨- وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، سجلت شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في مالي ٣٩ حالة إفراج قامت بها الجماعات المسلحة، بينها ١٦ حالة في آب/أغسطس في إطار تبادل للسجناء بين فصائل من الحركة الوطنية لتحرير أزواد والحركة العربية لأزواد (المنبر) و ٥ حالات إفراج عن أشخاص محتجزين لأسباب تأديبية. وفيما يتعلق بحالات الاحتجاز لأسباب الحق العام، أُفرج عن ٣٨ شخصاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بينهم ٢٢ مدنياً و ١٦ من أعضاء الجماعات المسلحة، استناداً إلى إجراءات عُهد بها إلى قاض شرعي إسلامي.

## باء- النزاعات فيما بين المجتمعات المحلية وداخلها

٧٩- يظل القلق يساور الخير المستقل إزاء تعدد النزاعات فيما بين المجتمعات المحلية وداخلها وإزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي تتسبب فيها هذه النزاعات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكن الخير المستقل من توثيق ما لا يقل عن ٧ حالات وفاة بسبب هذه النزاعات في مجموع مناطق شمال مالي. وهذه النزاعات أصولها مختلفة وتكاد تلمس كافة المجموعات، لا سيما منها الطوارق والسونغاي والعرب.

٨٠- وعلاوة على ذلك، لاحظ الخير المستقل في الأشهر الأخيرة اتجاهاً آخر إلى نشوب نزاعات بين جماعات مسلحة مُشكّلة في الغالب على أسس الهوية. وقد تسببت في اشتباكات ألحقت كثيراً من الأضرار الجانبية بالسكان المدنيين.

٨١- وفي ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٤، أُبلغ عن وقوع اشتباكات بين قبيلتين من الطوارق هما الداوساغ والإبريتيتان، في أعقاب سرقة قطعان من الماشية في تانكاديمي التابعة لدائرة ميناكا. وأسفرت هذه المواجهات عن ٤ قتلى وجرحين اثنين. وأحد الجرحى هو رجل عمره ٢٨ سنة ينتمي إلى فصائل داوساغ تاماليت وعضو الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وقد أصيب في ساعده الأيمن وقدمه اليسرى. ونُقل الجريحان إلى المركز الصحي المختص في ميناكا.

٨٢- وفي ليلة ١ آب/أغسطس ٢٠١٤، اقتحم ثلاثة رجال ملثمين مجهولي الهوية على متن دراجة نارية مخيم سلاح في إيبانغ ميلين، في غوسي؛ وأطلقوا النار على سكان المخيم، وأردوا رجلاً واحداً قتيلاً وأصابوا رجلاً آخر بجروح بليغة، وكلا الرجلين من أبناء مجموعة سلاح. وحسب مصدر محلي في غوسي، فإن الهجوم على مخيم إيبانغ ميلين هو نتيجة لشجار بين رعاة من السلاح والطوارق. فالرعاة الطوارق حاولوا سقي قطعانهم عند بئر مائية على مقربة من مخيم إيبانغ ميلين. وبسبب رفض أبناء مجموعة سلاح، هاجم أفراد من الطوارق مخيم السلاح.

## جيم- العنف ضد النساء

٨٣- يولي الخير المستقل اهتماماً خاصاً بالعنف ضد النساء في إطار هذا النزاع، ويعتبر توثيق هذا الموضوع أولوية بالنسبة إليه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ارتبطت الجرائم ذات

الطبيعة الجنسية المحققة أكثر ما ارتبطت بالقوات المسلحة المالية وبجناة مدنيين. ويلاحظ الخبير المستقل بقلق صعوبة جمع المعلومات المتعلقة بالعنف الجنسي الذي ترتكبه الجماعات المسلحة، لا سيما في المناطق المحتلة. وبما أن الخوض في هذه القضية لا يزال من المحرّمات في مالي، فإن البيانات المتوافرة قد تحجب الحجم الحقيقي لهذه الظاهرة.

٨٤- وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، نظمت جمعية غومي كوندي في تمبكتو لقاء في حي سانكوري حضره ما مجموعه ٣٢ من ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وكان الهدف المنشود من هذا اللقاء هو ربط الاتصال بمؤلاء النساء وتبادل الآراء بشأن وضع إطار للتشاور فيما يتعلق بعملية العدالة الانتقالية في تمبكتو. وحسب الضحايا، فإنهن يعشن والخوف يتملّكن من انتقام الجناة المزعومين المفرج عنهم، كما يعانين من وصم المجتمع لهن ورفضه لهن. ويبدو أن الشعور بإفلات مرتكبي هذه الانتهاكات من العقاب بات يتعزز لدى السكان، لا سيما بسبب عمليات الإفراج المنفذة في إطار تدابير بناء الثقة المتصلة بعملية السلام. ومع ذلك، فلهؤلاء النساء الحق في العدالة وفي تلقي تعويضات كافية.

٨٥- وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، قدمت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والرابطة المالية لحقوق الإنسان شكوى باسم ٨٠ من ضحايا الاغتصاب والعنف الجنسي خلال فترة احتلال شمال البلاد. ويؤيد الخبير المستقل هذه المبادرة التي تندرج في إطار مكافحة الإفلات من العقاب.

٨٦- ولا تزال ترد تقارير عن حالات الزواج المبكر و/أو القسري، لا سيما في منطقتي تمبكتو وموبتي. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أبلغت رابطة القانونيين الماليين في نيافونكي أنها تعرفت على أكثر من ١٥٠ من ضحايا الزواج القسري وانتهاك السلامة الجسدية (الاغتصاب وغيره من أنواع العنف الجنسي).

## دال - حالة الأطفال

٨٧- يظل القلق يساور الخبير المستقل إزاء الأضرار التي لحقت بالقُصّر من الجنسين في إطار النزاع في مالي. وبالفعل، فالقُصّر هم أوائل ضحايا الأزمة لأنهم الأكثر عرضة ولأنهم يستغلون ويجندون في الجماعات المسلحة. ويقع الأطفال ضحايا للعنف الجنسي ويتعرضون للإصابة بمخلفات الحرب من المتفجرات.

٨٨- وتلقى الخبير المستقل معلومات تفيد بتجنيد أطفال على يد جماعات مسلحة ومتطرفين في بعض مناطق شمال البلاد. وهكذا، فقد لوحظ حضور الأطفال في صفوف الجماعات المسلحة في بير، وميناكا، وإنتيليت، وكيدال، وأغلهوك، وبولكيسسي، وهو ما يُعرضهم لعواقب أخرى مثل الأسر والاحتجاز. والواقع أن تسعة أطفال يوجدون رهن الاحتجاز في سجون في باماكو، وهو ما يخالف البروتوكول بشأن إطلاق سراح الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات

المسلحة ونقلهم وحمايتهم، الذي وقعت عليه الحكومة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، والذي يهيم جميع أطراف النزاع المالي.

٨٩- وفي ١ آب/أغسطس ٢٠١٤، نجح قاصر، أصله من مدينة غوسي وعمره ١٧ سنة، في الإفلات من أيدي حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا في تابانكورت. وصرح بأنه قد تعرض للاختطاف في عام ٢٠١٢ على يد حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا في منطقة تمبكتو ونُقل إلى تابانكورت. وصرح بأنه قام بمحاولات فرار عديدة خلال فترة احتجاز هذه الجماعة له، لكن كل محاولته باءت بالفشل. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، عقدت الجماعات المسلحة اجتماعاً في تمبكتو مع شباب بير. واجتمع قائد عمليات الحركة الوطنية لتحرير أزواد في مقر الحركة في بير بأكثر من ٥٠ شاباً من مجموعتي العرب والطوارق في بير بهدف تعبئة الشباب، وطلب منهم أن يضعوا أنفسهم تحت تصرف الجماعات المسلحة في الوقت المناسب.

٩٠- ويدكر الخبير المستقل بالمبدأ الذي يُحرم على أطراف النزاع تجنيد الأطفال أو استغلالهم كمقاتلين أو موظفي دعم في إطار الأعمال العدائية. ودكر علاوة على ذلك بأن هذه الممارسات تندرج ضمن الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة.

٩١- ويظل القلق يساور الخبير المستقل إزاء الأضرار التي تلحقها بالأطفال مخلفات الحرب من المتفجرات. وفي ٥ آب/أغسطس ٢٠١٤، فقد طفل أصابعه في قرية دافي وعمره ١٢ سنة وينتمي إلى مجموعة البولار، وذلك بسبب انفجار جهاز متفجر. وجرح ستة أطفال آخرين بسبب أجهزة متفجرة إثر مواجهات في تابانكورت.

## هاء- حالة السجون

٩٢- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في مالي ٩٢ عملية توقيف لها علاقة بالنزاع نفذتها القوات الحكومية (الجيش والدرك)، بينها ٤ حالات تتعلق بأشخاص قدموا أنفسهم على أنهم قُصّر.

٩٣- ويتأكد اختصاص الولاية القضائية بحكم الواقع لكل من غاو وتمبكتو وموبتي بالنسبة للحالات المتصلة بالنزاع لأن شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في مالي قد سجلت ٩٠ حالة توقيف في هذه البلدات (هي على التوالي ٣٠ و ٣٥ و ٢٥ حالة) لم يُنقل منها إلى باماكو سوى ٣٥ حالة. ومع ذلك، لم يصدر أي قرار من المحكمة العليا لإلغاء السوابق التي أسقطت اختصاص هذه الولايات القضائية وأيدت اختصاص المحكمة الابتدائية للبلدية الثالثة في باماكو. وهذا ما يطرح مسألة شرعية عمليات التوقيف هذه.

٩٤- وبعد أن استقر عدد حالات التوقيف في الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (أقل من عشر حالات في الشهر) سُجلت زيادة عديدة قوية في تشرين الأول/أكتوبر (١٨) وفي تشرين الثاني/نوفمبر على الخصوص (٥٢) وهو ما يُعزى في جله إلى حالات احتجاز تعسفي لمجموعات أشخاص في إطار عمليات تحقق من الهوية (٢٤ حالة مسجلة). ومن بين الأشخاص الموقوفين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعددهم ٩٢، أُفرج عن ٧٢ شخصاً بينما لا يزال ٢٠ شخصاً رهن الاحتجاز.

٩٥- وعلاوة على ذلك، سجلت شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في مالي في الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ ما مجموعه ١٩٦ حالة إفراج. وتعلق ٨٢ حالة منها بأشخاص استهدفهم جماعة مسلحة واحدة أو أكثر وأُفرج عنهم عملاً بالمادة ١٨ من اتفاق واغادوغو التمهيدي (أساساً في حزيران/يونيه وتموز/يوليه) بينما تتعلق حالات الإفراج المنفذة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر بأشخاص أوقفوا أثناء عمليات تحقق من الهوية أو بناء على ادعاءات باطلة.

٩٦- وسجلت شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في مالي ١٧٤ حالة احتجاز لها علاقة بالنزاع، بينها ٥ حالات تتعلق بـمُصرّ مزعومين. ومن بين هؤلاء المحتجزين، يوجد ٨٨ شخصاً رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة بموجب أمر بالحبس الاحتياطي، و٧ مدانين، و٧٩ محتجزاً بدون أمر قضائي. ولا يزال قيد الاحتجاز أربعة وثلاثون شخصاً ممن تطالب جماعة مسلحة واحدة أو أكثر بالإفراج عنهم.

٩٧- وأكد وزير العدل وحقوق الإنسان استعداد الحكومة لمنح عناية خاصة لتحسين ظروف الاحتجاز في مالي لأن مرافق الاحتجاز متهاكة وتطرح مشاكل تتعلق بالصحة والأمن والنظافة. فهذه المرافق قد أنشئت منذ الحقبة الاستعمارية، ولم تخضع لأية أعمال صيانة منذ ذلك الحين. كما أن عدد موظفي السجون قليل وتدريبهم ضعيف.

## واو- اللاجئين والمشردون في وطنهم

٩٨- عقد الخبير المستقل جلسة عمل مثمرة مع أعضاء فريق الحماية القطاعي في مالي الذين يبنوا مختلف التحديات التي تعترض عمل الجهات الإنسانية، لا سيما تقلص حيّز العمليات الإنسانية الذي يُعزى إلى تدهور الظروف الأمنية وتراجع فرص الوصول إلى سكان الشمال.

٩٩- وحسب البيانات التي جمعها فريق الحماية القطاعي في مالي، فإن ما مجموعه ٢,٥ مليون شخص في وضع هش قد تأثروا بعواقب الأزمة في شمال مالي وهم في حاجة ماسة إلى الحماية، ومن بينهم ١٢٦ ٢٤٩ مشرداً داخل وطنهم، وأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ أعيدهوا إلى وطنهم، و١٤٠ ٧٦٨ لاجئاً مالياً، و٣٢ ٤٢٥ عائداً بطريقة طوعية، فضلاً عن الأهالي المستضيفين أو غير المشردين الذين هم في وضع هش. وحركة السكان تتواصل بمسيرة المواجهات. وتشجع الحكومة اللاجئين والمشردين داخل وطنهم على العودة الطوعية إلى

مناطقهم الأصلية. ويسعى الخبير المستقل إلى تحقيق عودة آمنة وكرامة للاجئين والمشردين داخل وطنهم إلى مجتمعاتهم الأهلية.

١٠٠- ومع ذلك، فإن تدهور الحالة الأمنية في شمال البلاد، وأعمال العنف الدائرة بين المجتمعات المحلية، ومخاطر البلاغات الكاذبة كلها أمور تثني عن العودة.

## زاي- مسألة الرق

١٠١- تلقى الخبير المستقل معلومات تفيد باستمرار الرق في مالي. وفي الفترة من تموز/يوليه إلى آب/أغسطس ٢٠١٤، سجلت المنظمة غير الحكومية تيميدت، بدعم من مبادرة سيادة القانون التابعة لرابطة المحامين الأمريكيين، ٣٥ حالة استرقاق في بلدة لايزانغا و٣٢ حالة في بلدة غوسي. وقبل سقوط مدينة غاو، في ٢٠١٢، تمكنت مبادرة سيادة القانون التابعة لرابطة المحامين الأمريكيين، بواسطة مركز المساعدة القانونية "الحق"، من تقديم المساعدة القانونية إلى ١٨ شخصاً في حالة استرقاق. وبالنظر إلى غياب أي تجريم للرق في ترسانة قوانين العقوبات المالية، تمكن ثمانية من الأشخاص الذين استفادوا من المشورة من رفع شكوى بسبب مخالفات مرتبطة بالرق منصوص عليها في القانون الجنائي المالي، لا سيما الاختطاف/الاحتجاز والاغتصاب.

١٠٢- ويلاحظ الخبير المستقل بقلق أن الإطار التشريعي المالي لا ينص على عقوبات جنائية في حالات الاسترقاق. وعليه، ورغم صدور القانون رقم ٢٠١٢-٢٣ المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر والممارسات الشبيهة به، فإن ممارسات الرق، ولا سيما الرق المتوارث، لا تزال موجودة، ولا سيما في شمال مالي.

## حاء- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١٠٣- يلاحظ الخبير المستقل بقلق أن الجماعات المسلحة تحتل مدارس في مناطق الشمال الثلاث. وفي نهاية عام ٢٠١٤، كانت تحتل ما مجموعه أربعة عشرة مرفقاً مدرسياً: مدرستان في مينكا، ومدرسة إنتيليت، ومدرسة تساليت، وثانوية كيدال، ومدرستان في آغويلهوك، والمدرسة الابتدائية في تابانكورت، ومدرسة لرنب، ومدرسة في بولكيسي تحتلها الحركة العربية لأزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، وأربع مدارس جديدة يحتلها على التوالي تحالف الشعب من أجل أزواد والحركة العربية لأزواد (المنبر)، والحركة العربية لأزواد (المنسقية) والكتيبة المشتركة بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد والحركة العربية لأزواد (المنبر) في منطقتي غاو وتمبكتو. وهذه المدارس الأربع الجديدة تضاف إلى قائمة المدارس العشر الأولى التي احتلتها الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وتحالف الشعب من أجل أزواد، والحركة العربية لأزواد (المنسقية) والمجلس الأعلى لوحدة أزواد في المناطق الثلاث، بما في ذلك منطقة كيدال.

١٠٤- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أخلت وحدة تابعة لبعثة الأمم المتحدة في مالي مركز التدريب المهني الذي كانت تشغله منذ ٢٠١٣. وهذه الحالة كانت بمثابة انتهاك لحق أطفال شمال مالي في التعليم.

١٠٥- ويذكر الخبير المستقل بالطبيعة الجوهرية لهذا الحق الذي تتوقف عليه الحقوق الأخرى كلها، ويشير إلى إحراز تقدم مقارنة بما كان عليه الحال في السابق. وبالفعل، فقد حظي الدخول المدرسي اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بقبول واسع في مختلف مناطق شمال مالي، رغم بعض التفاوت في النهج. وهكذا، فقد افتتحت المدارس أبوابها في مدينة كيدال على برامج تربوية تختلف عن البرامج المتبعة في عموم البلاد. ففي مدينة كيدال، أصبح الدين محور البرامج التربوية، وهو ما يترجم تراجع العلمانية في هذا الجزء من البلاد.

١٠٦- ومع ذلك، لا تزال ثمة تحديات قائمة، مثل انعدام الأمن الذي يسهم بقوة في ثني التلاميذ عن التنقل إلى المرافق المدرسية متى كانت غير محتلة من الجماعات المسلحة. وفضّلت أسر كثيرة في كيدال إرسال أطفالها إلى باماكو أو إلى البلدان المجاورة لكي يحصلوا على التعليم.

## رابعاً- استنتاجات وتوصيات

### ألف- الاستنتاجات

١٠٧- تدهورت الحالة في شمال مالي بصورة كبيرة، والتقدم الذي لاحظته الخبير المستقل خلال زيارته الثانية في شباط/فبراير ٢٠١٤، في مجالات بسط سلطة الدولة، ونشر الإدارة في شمال البلاد، ومكافحة الإفلات من العقاب، قد اهتز بسبب المواجهات التي شهدتها كيدال ما بين ١٦ و ٢١ أيار/مايو ٢٠١٤. وهناك فعلاً مرحلتان في مالي إحداهما قبل منتصف أيار/مايو ٢٠١٤ والثانية بعده، لأن هذه الأحداث في كيدال قد ساهمت في تغيير الخريطة السياسية بتغييرها لميزان القوة بين الحكومة وجماعات التمرد.

١٠٨- وترتبت على هذه الحالة آثار مهمة في حالة حقوق الإنسان في البلد. والفارق صارخ بين التراجع الكبير في حالات الاعتداء على الحق في الحياة المنسوبة للقوات المسلحة المالية، والزيادة الكبيرة في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها الجماعات المسلحة في شمال البلاد. ويتمثل القلق الرئيسي في اغتصاب القُصّر على يد بعض أفراد القوات المسلحة المالية.

١٠٩- والجماعات المسلحة والعناصر المتطرفة الموجودة في شمال مالي ترتكب انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة مثل الاعتداء على الحق في الحياة، وضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاختطاف، والاحتجاز غير القانوني، واستغلال

الأطفال وتجنيدهم في الجماعات المسلحة، والهجمات الانتحارية، والهجمات غير المتكافئة، وأعمال النهب.

١١٠ - والحوار السياسي الجاري حالياً في الجزائر العاصمة يحمل بذور حل تفاوضي للأزمة المالية شريطة ألا يكون ذلك على حساب ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويقول مثل أفريقي إنه عندما تتصارع الفيلة وحده العشب يموت. وفي الحالة المالية، يرمز العشب للضحايا الذين دفعوا الثمن باهظاً في الأزمة ويشعرون بأنهم مستبعدون من العمليات السياسية والقضائية التي تراعي مصالح الفاعلين السياسيين رغم أنهم هم مصدر آلامهم.

## باء - التوصيات

١١١ - يوصي الخبير المستقل السلطات المالية بما يلي:

- (أ) تزويد الدولة بالوسائل الضرورية بغية ضمان حماية السكان المدنيين من هجمات الجماعات المسلحة في ظل احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛
- (ب) تهيئة الظروف السياسية لإعادة بسط سلطة الدولة بصورة فعلية ودائمة في مناطق الشمال بغية تيسير حصول السكان على الخدمات الاجتماعية الأساسية وضمان التقدم الاقتصادي لهذه المنطقة؛
- (ج) تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب باستبعاد أي عفو عن الجرائم الدولية، بما فيها العنف الجنسي وتجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة، والاستمرار في التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وفقاً لنظام روما الأساسي؛
- (د) اعتماد المرسوم التطبيقي للقانون رقم ٠٢٥ - ٢٠١٢ المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٢ بشأن تعويض ضحايا تمرد ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وحركة عصيان ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢؛
- (هـ) تلبية طلبات جمعية أباء وزوجات العسكريين المظليين المقتولين غدرًا، لا سيما فيما يتعلق على وجه التحديد بتنظيم مراسم الدفن - عن طريق اتخاذ تدابير رمزية فردية وجماعية قوية - وتقديم المساعدة المادية لأسر الضحايا؛
- (و) تمام المبادرات الجارية الرامية إلى استحداث مراكز جولة للمشورة من أجل التعجيل بوتيرة الإجراءات القضائية في شمال البلاد، والنهوض باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لمواءمتها مع المعايير الدولية، وتعيين أعضاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في ظل الشفافية واحترام استقلال الأعضاء؛
- (ز) مباشرة إصلاح قطاع الأمن، لا سيما الجيش والشرطة والدرك ودوائر أمن الدولة؛



(ح) تيسير وصول اللجنة الدولية للصليب الأحمر وشعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى الأشخاص الذين تحتجزهم دوائر المخابرات؛

(ط) إعطاء أوامر واضحة، عن طريق السلم القيادي ومدونات قواعد السلوك (أو ما يعادلها) تحرم على أفراد قوى الأمن والجماعات المسلحة ارتكاب أعمال العنف الجنسي؛

(ي) الحرص على أن يحصل ضحايا العنف الجنسي على الخدمات القانونية والطبية في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكذلك على خدمات إعادة التأهيل النفسي - الاجتماعي؛

(ك) تعزيز الإطار القانوني لمكافحة الرق من خلال اعتماد قانون يجرّم ممارسات الرق بأشكالها القديمة والمعاصرة.

١١٢ - ويوصي الخبير المستقل الجماعات المسلحة بما يلي:

(أ) وقف كل هجوم على السكان المدنيين؛

(ب) احترام حيّز العمليات الإنسانية وتيسير وصول الجهات الإنسانية إلى السكان الذين يحتاجون المساعدة والحماية؛

(ج) وضع حد لتجنيد الأطفال واستغلالهم، وتيسير الإفراج عن الأطفال الذين لا يزالون في صفوف الجماعات المسلحة وتيسير إعادة إدماجهم.

١١٣ - ويوصي الخبير المستقل المجتمع الدولي بما يلي:

(أ) الحرص على ألا تؤيد منظمة الأمم المتحدة ودولها الأعضاء أي اتفاق سلام بشأن الأزمة في مالي يتضمن عفواً عن الجرائم الدولية من قبيل جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس؛

(ب) تقديم دعم مالي ومساعدة تقنية لما تبذله الحكومة من جهود ترمي إلى تعزيز قدرات النظام القضائي المالي بغية جمع أدلة إثبات للجرائم المرتكبة في شمال مالي من جانب الجماعات المسلحة وقوات الأمن المالية؛

(ج) دعم المبادرات المالية في مجال إصلاح قطاع الأمن.